Researcher Journal for Legal Sciences, ISSN: 5960-2706, Vol. 7, No. 1, June, 2026, Pages 101-116
DOI: https://doi.org/10.37940/JRLS.2026.7.1.6

The Concept of the State According to Constitutional Law Thinkers in the Modern Time (A Comparative Study)

Bassam Hazem Al-Sheikh
University of Mosul - College of Law
dr_bassamalshikh@uomosul.edu.iq

Article Info.
Article Progress:

Received
23/2/2026
Accepted
2/5/2026
Publishing
20/6/2026
First Author
0009-0005-9205-7788

Abstract

This study aims to explore the evolution of the concept of the modern state according to constitutional law scholars, focusing on contributions from both Arab and Western thinkers. The research analyzes the multifaceted functions of the modern state, including security, justice, social organization, economic development, and international representation. The research highlights the relationship between legal theory and the practical functions of the state, and provides a comparative perspective between Arab and Western constitutional thought, emphasizing local particularities and constitutional legal standards.

Citation: Bassam Hazem Al-Sheikh, The Concept of the State according to constitutional law thinkers in the modern time (A comparative study), Researcher Journal for Legal Sciences, ISSN: 5960-2706, Vol. 7, No. 1, June, 2026, Pages 101-116, DOI: 7https://doi.org/10.37940/JRLS.2026.7.1.6

This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)
Publisher: College of Law, University of Fallujah

Keywords: Constitutional law scholars, Arab and Western International, Representation jurists, Security, Justice.

مفهوم الدولة عند مفكري القانون الدستوري في العصر الحديث دراسة مقارنة

بسام حازم الشيخ
جامعة الموصل – كلية الحقوق
dr_bassamalshikh@uomosul.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام
2026/2/23
تاريخ القبول
2026/5/2
تاريخ النشر
2026/6/20

الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور مفهوم الدولة الحديثة لدى فقهاء القانون الدستوري، مع التركيز على الإسهامات الفكرية لكل من الفقهاء العرب والغربيين. ويحلل البحث الوظائف المتعددة للدولة الحديثة، بما في ذلك الأمن، العدالة، التنظيم الاجتماعي، التنمية الاقتصادية، والتمثيل الدولي. كما يبرز البحث العلاقة بين النظرية القانونية والوظائف العملية للدولة، ويقدم رؤية مقارنة بين الفكر الدستوري العربي والغربي، مع التركيز على الخصوصيات المحلية والمعايير القانونية الدستورية.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الدولة الحديثة، فقهاء القانون الدستوري، . الفقهاء العرب والغربيين، التمثيل الدولي، الأمن، العدالة.

كيفية الاستشهاد بهذا البحث: بسام حازم الشيخ، مفهوم الدولة عند مفكري القانون الدستوري، في العصر الحديث دراسة مقارنة، *مجلة الباحث للعلوم القانونية*، المجلد 7، عدد 1، 2026، الصفحات: 101-116.

1. المقدمة

يشكل تطور مفهوم الدولة الحديثة في الفكر الدستوري محوراً أساسياً لفهم طبيعة الدولة ووظائفها وعلاقتها بالفرد والمجتمع. فقد شهدت الدولة تحولات متسارعة منذ العصر الكلاسيكي وحتى الوقت الحاضر، بحيث أصبحت كياناً قانونياً مؤسسياً اجتماعياً وسياسياً، يتخذ من الدستور والقانون مرجعية عليا لتنظيم سلطة الدولة وتحديد وظائفها. وتتمثل أهمية هذا البحث في إبراز مسار تطور الفكر الدستوري حول الدولة الحديثة، وتحليل مساهمة فقهاء القانون الدستوري العرب والغربيين في بلورة هذا المفهوم، مع التركيز على التفاعلات بين النظرية القانونية، النظرية الاجتماعية، والنظرية المؤسسية.

1. 2. أهداف البحث:

- دراسة تطور مفهوم الدولة الحديثة لدى فقهاء القانون الدستوري.

- تحليل الوظائف والمهام الأساسية للدولة الحديثة وفق الفقه الدستوري.

- إبراز إسهامات المفكرين العرب في تفسير طبيعة الدولة ووظائفها.

- تقديم رؤية مقارنة بين الفكر الدستوري العربي والغربي في فهم الدولة الحديثة.

1. 3. منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي القانوني الدستوري، وكذلك الى المنهج المقارن الذي ينسجم مع الدراسات الدستورية المقارنة التي تهدف الى تحليل الاتجاهات الفكرية المختلفة واستخلاص القواسم المشتركة والفروق الجوهرية.

المنهج التاريخي لتعقب مسار تطور مفهوم الدولة الحديثة عبر العصور.

1. 4. اشكالية البحث:

تتمركز اشكالية البحث بالتساؤلات الاتية:
- مدى قدرة المفهوم الدستوري الحديث للدولة على التكيف مع التحولات المعاصرة؟
- الى اي مدى يمكن التوفيق بين الاتجاهات الفكرية المعاصرة المتباينة في تحديد مفهوم الدولة الحديثة؟
- هل تميل الدولة المعاصرة الى توسيع نطاق تدخلها لتحقيق العدالة ام الى تقليصه لصالح الحرية الفردية؟
- الى اي مدى يمكن اعتماد نموذج نظري موحد لمفهوم الدولة في ضل هذا التعدد الفكري؟

1. 5. هيكلية البحث:

المبحث الاول: ماهية الدولة المطلب الاول: اصل مصطلح الدولة، المطلب الثاني: عوامل الدولة الحديثة. المبحث الثاني: الدولة الحديثة، المطلب الاول: مفهوم الدولة الحديثة، المطلب الثاني: نظرية الدولة الحديثة، المطلب الثالث: مهام الدولة الحديثة. المبحث الثالث: انواع الدول الحديثة، المطلب الاول: انواع الدول بحسب الاساس البنيوي والوظيفي، المطلب الثاني: انواع الدول بحسب الاساس الإيديولوجي، المطلب الثالث: تحولات مفهوم الدولة في الفكر الدستوري المعاصر.

2. ماهية الدولة

تناول المبحث الاول الذي جاء بعنوان ماهية الدولة في مطلبين على التوالي المطلب الاول اصل مصطلح الدولة والمطلب الثاني عوامل الدولة الحديثة.

2. 1. اصل مصطلح الدولة

يثير مفهوم الدولة اشكاليات تعريفية متعددة في الفقه الدستوري، كيف يمكن تعريف هذه الفكرة المجردة؟ لقد تناول تعريفها كثير من العلماء ولكننا سنحاول اختيار بعض منها:

اشار شيلنج (kuvt schiking) في كتابه تاريخ الافكار الاجتماعية ان الكلمة اليونانية (polis) كانت تعني بالأصل قلعه الرجال الاحرار القادرين على الدفاع عن انفسهم والوطن في هذه القلعة يتمتع الجميع بحقوقه السياسية وعليهم التمسك بالأرض والدفاع عنها بشتى السبل، وان كلمه ناموس في ما سبق كانت تشير الى البناء الاجتماعي الضامن للوحدة السياسية ومع مرور الوقت اصبحت كلمه ناموس تشير الى الدولة، وارتبط مفهوم الدولة عند الاغريق بالحق والناموس الطبيعي ثم بعد تقدم الحضارة ارتبط مفهوم الدولة بالقانون.[1]

ان الأنشطة الزراعية لدى المجتمعات البشرية هي التي قادت الى تأسيس الدولة، من قال بهذه النظرية هو(كوردن تشايلد) ، واشار (كارل فيتغول) الى ان ظهور الدولة مرتبط بإدارة انظمه الري بينما (كاينيرو) يرى ان الدولة تكونت نتيجة التعبئة العامة من اجل التجنيد ومواجهه الغزاة، وقال (تيلي) ان الامراء والملوك الذين اسسوا انظمه بيروقراطية في العصور الوسطى في اوربا هم الذين ساندوا انشاء تنظيمات ذات حدود معلومة تتمتع باستقلال ذاتي، وهذه التنظيمات هي التي طورت فيما بعد لتكون ما يعرف بالدولة.[2]

إن كلمه الدولة اتخذت عدة معاني عبر العصور ولكن معناها استقر في النهاية على هذا المعنى المتداول حاليا، وأن أول من استعمل هذه الكلمة هو (ميكافيلي) في كتابه الامير 1515 م.[3]

ويرى منذر الشاوي ان الانسان وجد ليعيش، والانسان يعيش في الطبيعة ويجد نفسه وجها لوجه امام الطبيعة، فالصراع حتمي بين الانسان والطبيعة لأنه يريد ان يسخر الطبيعة لمصلحته وفي ذلك استمرار لعيشه وتحسين هذا العيش. ثم لجأ الى التعاون مع الاخرين من ابناء جنسه والعيش معهم عندها نشأة الجماعة او الفئة الاجتماعية ومن ثم المجتمع. [4]

وفي هذا المجتمع أيا كان نوعه صغير ام كبير ابتدائي ام متطور توجد فيه جماعة صغيره تفرض ارادتها وترغم البقيه عند الاقتضاء لتنفيذ اوامرها ونواهيها بالارغام المادي او القسري وهؤلاء الاشخاص القليلين هم الحكام اما الاخرين فهم المحكومين، وعليه يمكن القول ان في كل الفئات الاجتماعية يوجد حكام ومحكومين، ومن لحظه وجود هذا التمييز بين الحكام و المحكومين توجد الدولة.[5]

ويرى (الفقيه ديكي) أن في كل مرة يوجد في مجتمع معين تمييز سياسي مهما كان بسيطا او مهما كان معقدا ومتطورا تكون هناك دوله، ففي كل مجتمع بشري كبيراً او صغيراً، حيث ترى افراد او مجموعه افراد يقبضون على قوه يفرضونها على الاخرين يجب ان نقول بوجود سلطه سياسيه اي (دوله)، فالدولة يراد بها اما مجموعه الحكام القابضين على السلطة في فئه اجتماعيه معينه، او يراد بها هذه الفئه الاجتماعية نفسها التي فيها التمييز بين الحكام والمحكومين.[6]

تعد الدولة وفق التعريف الوظيفي مجموعه من المؤسسات الحكومية يرجع اصلها الى مرحله تاريخيه حديثه نسبيا فالحكم عباره اليه وضع القوانين، والضبط والتوجيه او التنظيم، اما وفق التعريف التنظيمي هي ليست عنصرا جوهريا ملازما للمجتمع البشري فقد وجدت ولا تزال بعض المجتمعات لا توجد دوله فيها او التي يتم وضع القواعد واتخاذ القرارات فيها بصوره جماعيه من خلال التفاوض الضمني، دون ان يقتصر الحكم على مجموعه من الاشخاص او كثيرا ما يكون الاساس الذي تقوم عليه هذه القواعد تقليدياً او دينيا.[7]

وعلى العكس من هذا يمكن القول ان الدولة الحديثة ذات طراز خاص جدا للحكم يتميز بعدد من الخصائص فهي كيان مؤسس يمتلك السيادة كما انه يحتكر القوه، يعمل داخل اقليم محدد يتمتع بالشرعية له استقلال نسبي او قدره على جبايه الموارد وصنع السياسات وادارة المجتمع.[8]

إن مؤلفي كتاب (نظريات الدولة) قد عرفوا الدولة بأنها منظمه سياسيه تتولى اوامر ووظائف اساسيه للمجتمع وفي مقدمتها حفظ النظام وتطبيق القواعد وتوزيع الموارد العامة، واداره الصراع، وضع السياسات التي تحقق الاستقرار والتماسك الاجتماعي.[9]

وقد عرف (هانز كيلسن*) الدولة بانها نظام قانوني الزامي تطبق فيه قواعد قانونيه ويستمد شرعيته من الترتيب الهرمي للقواعد ابتداء من قاعده اساسية(Grundnorm) تعد المصدر الاعلى للشرعية القانونية، والتي تتفرع عنها القواعد الدستورية، ثم القوانين العادية ، فاللوائح والانظمة وصولا الى القرارات الفردية ،وبذلك فان الدولة لا تفهم بوصفها كياناً سياسياً أو اجتماعياً مستقلاً، بل هي ذاتها النظام

(1) unveresity C.Till,the famation of the national state in Europe prince on new jersey,1975.

(2) نازلي اسماعيل حسن ، الشعب والتاريخ، هيكل، دار المعارف ، القاهرة ، 1979،ص43.

(3) منير حميد البياتي، النظام السياسي الاسلامي مقارنة بالدولة القانونية ، دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة ، دار النفاش للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن،2013،ص55-56.

(4) نزيهة رعد ،القانون الدستوري العام المبادئ العامة والنظم السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب والبيان،2011،ص10.

(5) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد،2012،ص27-33.

(6) منذر الشاوي ، المصدر نفسه، ص33-34.

(7) باتريك دان ليفي، ورندان اوليري، نظريات الدولة سياسة الديمقراطية الليبرالية، ترجمة ونشر مركز التعليم للأبحاث، دبي، الامارات،2005،ص13.

(8) المرجع نفسه، ص13-14.

(9) المصدر نفسه،ص13.

القانوني المنظم للسلوك الانساني داخل اقليم معين ، ويستند الى سلطة الاكراه لضمان احترام قواعده وتنفيذها، الدولة ليست مجرد (جماعه بشر+ اقليم+ سلطه) كما في التعريفات الكلاسيكية بل هي القانون نفسه، اذن الدولة عند كيلسن هي (القانون+ قوه الزجر القانونية) الدولة ليست كياناً فوق القانون او خارجه بل هي النظام القانوني نفسه كل دوله هي في جوهرها نظام من القواعد القانونية الإلزامية. (1)

2. 2. عوامل الدولة الحديثة

يتشكل مفهوم الدولة الحديثة من مجموعه المعايير والعوامل تشكلت مع التحول من البنى الإقطاعية والسلطات التقليدية الى انماط سياسية تقوم على العقلنة والتنظيم المؤسسي وممكن ابرازهم العوامل في الاتي:

1- احتكار العنف المشروع: تقوم الدولة الحديثة على احتكار القوة المادية داخل حدودها بحيث لا يسمح لأي جماعه او افراد بممارسه العنف الا بتخويل من السلطة ويعد هذا الاحتكار اساس الشرعية السياسية وركيزه لضبط النظام وتحقيق الامن. (2)

2- البيروقراطية المهنية: تعتمد الدولة الحديثة على جهاز اداري منظم قائم على التخصص والكفاءة والانضباط وهذا الجهاز الإداري مستقل نسبيا عن الأشخاص.

3- الشرعية القانونية: تستمد السلطة في الدولة الحديثة شرعيتها من القانون، وتعتمد اجراءات وتحدد الصلاحيات (للحكام) وتقدير تجاوزهم عليها. (3)

4- مركزيه السلطة ووحده القرار: ان اهم ما تتسم به الدولة الحديثة وجود سلطه مركزيه على فرض ارادتها على جميع اجزاء اقليمها(4).

5- وجود اقتصاد منظم وجبايه رسميه: ان امتلاك نظام مالي مستقر يضمن الجباية المنتظمة للضرائب، واداره الموارد العامة عبر مؤسسات مالية مركزيه الامر الذي يعين الدولة على ممارسه وظائفها الأساسية. (5)

6- تحديد دقيق للمواطنة: يوصف افراد الدولة الحديثة بالمواطنين حسب تعريف الدولة الحديثة لهم يتمتعون بحقوق ويؤدون واجبات، بعكس النظم التقليدية حيث كانت العلاقة فيها تقوم على الولاءات الشخصية او الطبيعية. (6)

7- وجود قضاء مستقل وسياده القانون: من دون وجود سلطه قضائية لا تكتمل الدولة الحديثة التي تفرض وتطبق القانون على الجميع بمن فيهم السلطة الحاكمة بما يضمن خضوع السلطة للقواعد العامة ويعزز النقد في مؤسسات الدولة.(7)

3. نظريات ومهام الدولة الحديثة

لأهمية هذا المبحث تم تقسيمه الى ثلاث مطالب تناول المطلب الاول مفهوم الدولة وفي المطلب الثاني نتناول بالبحث نظريات الدولة الحديثة بينما تناول المطلب الثالث مهام الدولة الحديثة.

3. 1. مفهوم الدولة الحديثة

إن الفقه الدستوري الاوروبي يقرر ان الدولة تنظيم قانوني وسياسي يستمد شرعيته من الدستور بوصفه الوثيقة العليا التي تنظم السلطة وتحدد اختصاصاتها. (8)

وقد أسهم العديد من المفكرين الغربيين في صياغة مفهوم الدولة من بينهم هانز كيلسن وجان بودان ومنتسكيو، يرى منتسكيو ان الدولة كيان منظم مبني على العديد من القواعد التي تهدف الى ضبط القوة

(1) dev soziologische under jurische staatsbegriff. Kritische untersuchung des vrhaltnisses von2nd staat undrecht 1928 tubingen. Ed.p. p114 ومابعدها

*هانز كيلسن (1881-1973) يعد من ابرز منظري القانون الحديث واحد الاباء المؤسسين للعقد الدستوري المعاصر .

(2) max weber, p.54-56,212-215.

(3)- ماكس فيبر ، السياسة بوصفها مهنة، ترجمة محمد بدوي ، دار الكتاب الحديث، بيروت،2002،ص39-44.

(4) جوزيف شترايز، الاصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983،ص14.

(5) جوزيف شترايز، المرجع نفسه، ص34-35.

(6) انطوان مسرة، الدولة الحديثة مقاربات في المفهوم والنشأة والتطور مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2005، ص17-23.

(7) جورج بيردو، علم الدولة، ترجمة محمد كامل الليلة، مطبعة جامعة القاهرة،1954، ص41-45.

(8) منذر الشاوي، المرجع السابق، ص456-457.

السياسية ومنع استحواذها لدى جهة واحده، فهو يرى ان الدولة ليست مجرد تجمع بشري يخضع بحكومة ما بل هي بناء قانوني وسياسي يقوم على مبدا اساسي يتمثل في فصل وتوزيع السلطات بين هيئات متعددة تراقب احدها الاخرى للحد من نفوذها.[1] وان هذا التوزيع لا يعد غايه بل وسيله لمنع الاستبداد ولضمان الحرية المدنية، فهو يعتبر الدولة بحسب تصوره مؤسسه عقلانية تسعى لتحقيق توازن مستمر بين السلطة و الحرية، كما ينظر اليها بوصفها نتاجا لتفاعل مجموعه من العوامل متغيره مثل طبيعة الاقليم والعادات الاجتماعية والاقتصادية والمناخ، وبهذا يخرج من النظرة التجريدية الى الدولة ليجعلها في سياق الذي نشأة فيه، يخلص منتسكيو الى ان الدولة الناجحة هي تلك التي تكون قوانينها معتدلة وتوزع الصلاحيات وتقوم على علاقه متوازنة بين الحكام والمحكومين اذ يكون القانون المرجعية العليا التي تحكم اليه السلطات الثلاث، مما يحول دون استبداد السلطة ويضمن بناء الحرية السياسية في حمايه نظام الحكم نفسه.[2]

ويقول شترايز ان الدولة ترتكز على ثلاث ركائز اساسيه:

اولها القدرة على احتكار العنف المشروع وثانيها وجود بيروقراطية مهنيه تمارس مهام الحكم اليومية. وثالثها هيمنه القانون الذي ينظم العلاقة بين السلطة والمجتمع. [3]

ويرى ان تطور الدولة الأوروبية جاء نتيجة تفاعل معقد بين توسع الملوك في سلطانهم، وزيادة الحاجة الى جهاز اداري يعمل على جباية الاموال ويحكم السيطرة فضلا عن ظهور وبروز طبقات اجتماعيه رات في الدولة المركزية اداه لحماية امتيازاتها وتأمين الاستقرار[4].

إن الدولة عند شترايز كيان يقوم على استمرار المؤسسات فيها بحيث تبقى ولا تسقط بغياب الحاكم، ولا تتحدد ارادتها بمشيئة حكامها الشخصية، بل تعمل ضمن القوانين والاجراءات التي تشكل جوهر السلطة العامة. [5]

يقدم ماكس فيبر الدولة على انها مؤسسه ذات طابع قانوني عقلاني قبل ان تكون مجرد سلطه سياسية، فالدولة لديه ليست تجمع بشري عفوي، لكنها كيان منظم يحتكر استخدام القوة وفق قواعد قانونيه معلنه. ويعد استعمال العنف المشروع من أبرز السمات التي تميز الدولة الحديثة عما سواها مين صور السلطة التقليدية. [6]

كما يؤكد فيبر على ان الدولة الحديثة تقوم على جهاز بيروقراطي محترف يعمل على اساس التخصص والانضباط والتراتبية، بحيث تكون السلطة ممارسه يوميه تقوم على الكفاءة لا على الولاء الشخصي، وان قرارات الدولة تصاغ ضمن إطار القانون الذي يمنح الصلاحيات الحريات ويحدد الحقوق والواجبات للحكام والمحكومين ويجعل العلاقة تستند الى الشرعية القانونية لا الى غيرها. [7]

اذن الدولة عند ماكس فيبر كيان عقلاني يسعى الى ادارة المجتمع من خلال مؤسسات ثابتة نسبيا ومستقرة تعتمد الانضباط الاداري وتمارس سلطتها عبر قواعد قانونيه عامه لا تتغير بتغير الاشخاص وبذلك تصبح الدولة جهازا قانونيا مستقل بذاتي يستمر بفضل بنيته القانونية الإدارية متجاوزا شخصيه الحكام لا تتغير بتغيرهم او زوالهم. [8]

مفهوم الدولة عنده (جاك مريتان) اذا ينطلق من رؤيه انسانيه أخلاقية تجعل الكيان السياسي خادما للإنسان لا متسلطا عليه ويرى ان الدولة لا تختزل في جهاز السلطة او في البنية القانونية، بل تفهم بكونها تنظيما مؤسسيا ينبثق حاجات الجماعة المدنية ويهدف الى تمكين الانسان من تحقيق غاياته الأخلاقية والاجتماعية، وعليه تأسست الدولة على مبدا اولوية الشخص الإنساني الذي يمتلك كرامة سابقة على السلطة السياسية، فالسيادة ليست امتيازاً للدولة بل وظيفة محددة بضوابط العدالة والخير العام.[9]

في كتابه (الانسان والدولة) يؤكد (ماريتان) ان الدولة الحديثة لا تستمد مشروعيتها من القوة او الميراث التاريخي، بل من قدرتها عل تنظيم الحرية داخل المجتمع فالسلطة السياسية ليست غاية مستقلة وانما أداة تدار لخدمة الصالح العام وتستمد شرعيتها الى المشاركة الشعبية واحترام الحقوق الأساسية

(1) ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع ، ترجمة محمد عياشي، ط1، دار الكتاب ، بيروت لبنان، 2002، ص54-56.
(2) منتسكيو، روح القانون، ترجمة عادل زعيتر، ط3، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر،1953، ص124-131؛ انظر ايضاً منذر الشاوي، فلسفة الدولة، المرجع السابق، ص280-282.
(3) joseph R.strayer, on the medieral orins of the modern state, Princeton University press,1970 p.p.13-22.
(4) جوزيف شترايز، نشأة الدولة الحديثة، ترجمة سامي الدروبي، منشورات وزارة الثقافية، دمشق، سوريا، ص27-30.
(5) جوزيف شترايز، الاصول الوسيطة للدولة الحديثة، المرجع السابق، ص8-10.
(6) ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، أسس الفصل الاجتماعي، نظرية التنظيم، ترجمة فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1995، ص112-118.
(7) اكس فيبر، المرجع السابق، ص54-56.
(8) ماكس فيبر، السياسة بوصفها مهنة،vocation ، ترجمة محمد بدوي، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2002، ص34-37.
(9) جاك ماريتان، الانسان والدولة، ترجمة حنا عبود، دار الحقيقة ، بيروت، 1970،ص11-15.

وهو يميز بوضوح بين المجتمع السياسي الذي يضم مجموع المواطنين وبين الدولة التي تمثل جهاز الادارة والحكم محذرا من الخلط بينهما لان هذا الخلط يقود الى النزعة الشمولية التي تبتلع الفرد وتختزل المجتمع في اراده الدولة.[1]

اما (جان بودان) الذي يعد احد ابرز المفكرين الذين اسهموا في ترسيخ الاسس المبكرة لفكره الدولة الحديثة اذا شكل مفهوم السيادة لديه نقطة التحول الحقيقية التي انتقلت فيها الدولة من تعدد السلطات في العصور الوسطى الى كيان موحد يمتلك السلطة العليا داخل حدوده، ويقدم (بودان) في مؤلفه الكتب (الستة في الجمهورية) تصوراً للدولة باعتبارها اجتماعاً مستقرا من الاسر والعائلات يخضع لسلطة واحدة قادرة على التشريع والالتزام دون شريك او منافس. [2]

وضع (بودان) الدولة في صوره شخص معنوي له ارادة عامة تستمد قوتها من قدرتها على سن القوانين وفرضها على الرعية، وليس من تلك الاعراف التي كانت سائدة في السلطة الإقطاعية قبل عصر النهضة وهذا الفهم يعد احدى العلامات الفارقة في منظور الدولة الحديثة.[3] الحديثة.[3]

واكد (بودان) ان دوام الدولة واستقرارها مرهونان بوجود سلطة مركزية ثابتة تمتلك حق البت في الشؤون العامة وتوجيه الجماعة السياسية نحو نظام قانوني موحد، وينظر الى (بودان) بوصفه المؤسس الاول لنظريه السيادة التي اصبحت لاحقا محور بناء الدولة القانونية.[4]

ويظهر لنا ان (بودان) نقل الفكرة السياسية من اطار الولاءات المحلية والعلاقات الاقطاعية الى وحده سياسيه مستقله تستند الى القانون والسيادة، وقد اكد مفكرون عرب معاصرين ان هذا التحول هو الذي مهد لظهور الدولة الحديثة بمؤسساتها القانونية والتنظيمية، اذا اصبحت الدولة المرجعية العليا وصاحبة القرار النهائي في المجال العام.[5]

عند تناولنا لمفهوم الدولة عند (هانز كيلسن) فهو يعتمد على الاطار القانوني كمعيار اساسي لفهم الدولة الحديثة، معتبرا ان الدولة ليست كيان سياسي او اجتماعي، بل هي نظام قانوني كامل لفرض قواعد ملزمة والسلطات العامة ويضمن وحده السلطة.[6] ويظهر من هذا الفهم ان الدولة الحديثة ليست مرتبطة بالولاءات الشخصية او التقليدية، بل تستند الى القانون كمرجعية عليا.[7] كما يؤكد ان مشروعية اي سلطة او تصرف داخل الدولة تتحدد حصرا وفق قانون، ويجب ان يكون لكل تصرف اساس قانوني واضح، وبذلك يتحقق مفهوم الدولة القانونية التي تقيد السلطة وتحمي الحقوق ضمن اطار قانوني محدد.[8]

ويشير (هانز) الى ان الدولة الحديثة تقوم على نظام هرمي للقوانين، اذ تكون القواعد العليا مرجعيه لكل القوانين الاخرى، ما يضمن وحده النظام القانوني واستقلاليته.[9] وهذا يميز الدولة الحديثة عن الاشكال التقليدية للدولة التي كانت تقوم على الولاءات الإقطاعية او النفوذ النفوذ الشخصي.[10] وفي رأي (جورج بيردو) ان الدولة لا توجد الا بوجود النظام الذي يحيط بنشاط الافراد من اجل الوصول الى هدف مشترك تعمل من اجل المجتمعات البشرية، هذا النوع من النظم هو ارقى انواع المجتمعات، ويعبر عنه المجتمع السياسي، فهو يعرفها بانها قوه منظمه ومؤطرة بفكرة الحق مهمتها تحقيق النظام والعدالة ضمن حدود الاقليم ورعاية مصالح الجماعة.[11]

ومن اجل المقارنة بين افكار هانز كلسن ومنتسكيو وجان بودان

1- الاساس النظري لمفهوم الدولة يتجه كلسن الى تصور الدولة بوصفها نظاما قانونياً محضاً، فهو يختزلها في مجموعة من القواعد القانونية المتدرجة التي تستمد مشروعيتها من قاعدة اساسية عليا (القاعدة الاساسية)[12]، وعل الخلاف من ذلك ينظر منتسكيو الى الدولة من زاوية سياسية – اجتماعية مركزا على طبيعة السلطة واليات توزيعها لاسيما من خلال مبدأ الفصل بين السلطات.[13]

(1) jacqusity Maritain, Man and the state university of Chicago Dress, 1951, p.p.1-12.

(2) منذر الشاوي ، فلسفة الدولة ،المرجع السابق، ص544-547؛ انظر ايضاً، جان بودان، الكتب الستة في الجمهورية، ترجمة وتعليق علي مقلد،ط1،بيروت،دار الفارابي،2016،ص86.

(3) عبد الاله بلقزيز ، الدولة في الفكر الاسلامي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربية،2015، ص45.

(4) علي وتوت نظرية الدولة ، دراسة في الاصول والمنهج، دار الشؤون الثقافية، بغداد،2011،ص 101.

(5) حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، دار التنوير، القاهرة، 2005، ص113؛ انظر ايضاً، عزمي بشاره ، الدولة: نظرية في تكوينها وتطويرها وانحطاطها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2021،ص136.

(6) هانز كيلسن، النظرية العامة للدولة، ترجمة مصطفى محمود، دار النهضة العربية، القاهرة،1975،ص52.

(7) احمد رفعت، الدولة القانونية واثرها في الفكر الدستوري المعاصر، المجلة العربية للقانون، العدد12، بغداد ،2008،ص47.

(8) سامي عبدالله، مبادئ القانون الدستوري المقارن، دار الفكر الجامعي،بغداد،2010، ص65.

(9) محمد عبدالله، القانون والدولة الحديثة، دار الفكر العربي،بيروت،2005،ص33.

(10) احمد رفعت، الدولة القانونية واثرها في الفكر الدستوري المعاصر، المرجع السابق،ص48.

(11) نزيه رعد، المرجع السابق،ص11.

(12) هانز كلسن نظرية القانون الخاص، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1987، ص112

(13) منتسكيو ، المرجع السابق ،ص145

2- اما بودان فيؤسس الدولة على مفهوم السيادة ضمن إطار قانوني طبيعي واخلاقي[1].

يرى جوزيف شترايز ان الدولة ليست مجرد بناء سياسي، بل هي نتيجة تطور انتقال في تنظيم السلطة من الاشكال والانماط البدائية المحلية الى المؤسسة المركزية التي تحتكر القوة و تنظم المجتمع، ويصفها بانها جهاز يمتلك طابع مؤسسي واضح المعالم يقوم على اداره دائمة تعتمد على هيكليه اداريه وقانون مستقر لا ترتبط بأشخاص الحكام.[2]

كما اختلف الفقهاء الثلاثة في مفهوم السيادة اذ ذهب بودان الى الاقرار بسيادة مطلقة وغي قابلة للتجزئة[3]، بينما يحدها منتسكيو من خلال توزيع السلطة[4]، حين يتجاوزها كلسن لصالح نمو النظام القانوني ذاته، بذلك تتدرج الرؤى من الاطلاق الى التقييد ثم الى التجريد[5]. التجريد[5].

وعندما نقارن اراء الفقهاء الثلاثة الاخرين جوزيف شترايز وماكس فيبر وجاك ماريتان اذ تتحدد مقاربات هؤلاء المفكرين وفق مناهج مختلفة :

حيث يفسر شترايز الدولة بوصفها نتاجاً تاريخياً متدرجاً[6]، بينما يعرفها فيبر من خلال احتكارها المشروع للقوة ضمن اطار سوسيولوجي[7]، في حين يمنحها ماريتان بعداً اخلاقياً يجعل غايتها تحقيق الخير العام وصون كرامة الانسان[8]، وعليه تتوزع الرؤى بين التفسير التاريخي والتحليل السوسيولوجي والتقويم الفلسفي، ويختلفون كذلك في غاية الدولة فهي عند فيبر اداة تنظيم للسلطة، وعند شترايز نتيجة تطور مؤسساتي بينما عند ماريتان وسيلة لتحقيق العدالة والخير العام[9]. يتضح لنا ان الاتجاه الاول يؤسس الدولة من زاوية السيادة والقانون (بين الاطلاق والتقييد والتجريد)، بينما الاتجاه الثاني يفسرها من حيث النشأة والوظيفة والغاية (بين التاريخ والسسيولوجيا والاخلاق)،بما يعكس تطور الفكر الدستوري من السلطة الى الانسان.[10]

3. 2. نظريات الدولة الحديثة

تمثل نظريات الدولة الحديثة الاطار الفكري الذي يفسر نشوء الدولة وتطورها وتحولها و طبيعتها القانونية، وتتبع اهميه هذه النظريات من كونها تحدد الاساس التي يقوم عليها البناء القانوني للدولة، وتفسر علاقتها بالمجتمع والفرد، وتضبط شرعيه السلطة وقد تناول الفقه الدستوري العربي ولا سيما العراقي، هذه النظريات باعتباره جزءا من المفاهيم اللازمة لفهم الدولة الحديثة بوصفها شخصا معنويا يتمتع بالسيادة والارادة العامة ويخضع للقواعد القانونية.[11]

ان (جوزيف شترايز) في مقاربته لمفهوم الدولة الحديثة ينطلق من منظور تاريخي وسياسي، اذ يرى ان الدولة لم تظهر دفعة واحدة بصورتها القانونية المكتملة، ولكنها تكونت تدريجيا عبر مسار طويل من التحولات السياسية والادارية التي عرفتها اوروبا الغربية منذ اواخر القرون الوسطى، الدولة عنده ليست مجرد كيان سياسي ذي سيادة، وانما هي بناء مؤسسي قائم على الاستمرار والتنظيم والقدرة على فرض السلطة بصوره منتظمة ومجردة عن الاشخاص، كما يؤكد شترايز ان انتقال السلطة من الطابع الشخصي المرتبط بالحاكم الى الطابع المؤسسي الدائم يمثل احد اهم ملامح الحداثة السياسية، اذا اصبحت السلطة تمارس باسم كيان معنوي مستقل هو(الدولة)، لا ترتبط بإدارة الحاكم الفرد.[12]

(1)- jean Bodin, six Books of the commonwealth, Harvard University Press, usa, 1962, p.84.

(2) جوزيف شترايز، تكون الدولة في الغرب، ترجمة عبد القادر محمد، دار المعرفة، بيروت،1999، ص45-48.

(3) جان بودان ، المرجع السابق، ص201.

(4) منتسكيو، المرجع السابق، ص162.

(5) هانس كلسن، المرجع السابق، ص124

(6) جوزيف شترايز، المرجع السابق، ص12.

(7) ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، المرجع السابق، ص54.

(8) جاك مارتان، المرجع السابق ص23.

(9) Max weber, Politics as a Vocation, Fortress Press, USA,1965, p.78; انظر ايضاً جوزيف شترايز المرجع السابق، ص88؛ انظر ايضاً جاك مارتيان، المرجع السابق، ص84.

(10) طه بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص74؛
انظر ايضاً، David Held, Political Theory and the Modern State Stanford University Press,USA,1989,P.140.

(11) منذر الشاوي، فلسفة الدولة، المرجع السابق،ص17-19؛انظر ايضا، علي عبد المعطي، نظرية الدولة في الفقه الدستوري ،ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2010، ص11-15؛انظر ايضا، عبد الغني بسيوني عبدالله، النظرية العامة للدولة، دار النهضة العربية ، القاهرة،ط2006،7،ص25-30.

(12) شترايز، نشأة الدولة الحديثة ، المرجع السابق،ص4.

يؤكد شترايبر ان مفهوم السيادة في الدولة الحديثة يتخذ طابعا عمليا اكثر من مجرد نظريا اذ تتجسد السيادة في قدرة الدولة الفعلية على احتكار وسائل الاكراه المشروع داخل اقليم وفي فرض قراراتها على الجميع دون منازع داخلي، وان هذه السيادة لا تقبل الانفصال عن التنظيم القانوني، لان الدولة الحديثة تقوم على اطار قانوني يمنح الشرعية لممارسه السلطة ويضمن استمراريتها فهي لا تختزل بالقوة فقط، وهي نتائج تاريخي بين السلطة والتنظيم والقانون، وليست مفهوما تجريديا ثابتا وانما ظاهرة مؤسساتية تطورت استجابة لحاجات المجتمع والتنظيم السياسي.[1]

وفي هذا المطلب سنحاول تناول النظريات الاساسية للدولة الحديثة التي قسمت الى عدة مدارس فكريه:-

1- النظرية التعاقدية (نظريه العقد الاجتماعي)

نشأت الدولة وفقا لهذه النظرية من عقد اجتماعي افتراضي بين الافراد ولضمان الامن وحمايه الحقوق الطبيعية مما يؤسس الى شرعيه تستند الى رضا المحكومين وهذه النظرية من النتاج الفكري لكل من جان جاك رسو، وتوماس هوبز، وجون لوك، في هذه النظرية تمارس السلطة ضمن حدود التفويض ويكون الحاكم مسؤولا امام الشعب.[2]

2- النظرية العضوية للدولة: تركز هذه النظرية على تشبيه الدولة بالكائن الحي فالدولة وحده متكاملة تتكون من الشعب والاقليم والسلطة، وكل جزء يؤدي الى وظيفة محددة للحفاظ على الكيان العام فالدولة وفق هذه النظرية فوق الافراد، وارادتها العامة مستقلة وهي مسؤولة عن استقراريه الدولة وحمايتها من التفكك والانقسام. وهي الإرادة التي تجسدت لاحقا في المفهوم الدستوري للسلطة العامة، وقد اضفى هذا التصور نوع من القداسة على الدولة القداسة القانونية، اذ اصبحت شخصا معنويا يتمتع بوحدة وجود وارادة.[3]

3- النظرية القانونية للدولة: تعد هذه النظرية في الفكر الدستوري المعاصر الاطار الأكثر رسوخاً، اذ ترى ان الدولة ظاهرة قانونية قبل ان تكون ظاهرة سياسية او اجتماعية، وان وجودها يتحدد من خلال القواعد القانونية المنشئة لها، وقد تطورت هذه النظرية على يد فقهاء القانون العام، ولاسيما المدرسة النمساوية التي اكدت ان الدولة شخص قانوني لا يتحقق الا بوجود نظام قانوني واحد يعلو على ما سواه وان هذا الاتجاه ساهم في فكرة بلورة سيادة القانون بوصفه الركيزة الأساسية للدولة الحديثة مما جعل النصوص الدستورية المرجع الأساسي الأعلى للسلطات العامة.[4]

4- نظريه الدولة المؤسسة :

تقوم هذه النظرية على اساس ان الدولة منظومه مؤسسات رسمية تعمل وفق قواعد واضحة ومحددة، فهي تعتبر ان الدولة ليست تجمع بشري او قانوني بل هي كما اسلفنا عبارة عن مؤسسات تعمل وفق قواعد ثابتة، ولقد تطورت هذه الفكرة مع صعود الدولة البيروقراطية الحديثة، الذي يعد وجودها التنظيمي الضامن لاستقرار السلطة، ويرى (جورج سباين) ان تطور الفكر السياسي في القرن العشرين جعل من المؤسسة السياسية مركز الثقل الحقيقي في بناء الدولة، لأنها الشكل التنظيمي الذي يحول الارادة العامة الى قواعد وسلطات.[5]

5- النظرية الاجتماعية او الجماعية للدولة:

جاءت هذه النظرية كردة فعل على النظريات الفردية، اذ رات المدرسة الاجتماعية ان الدولة ليست نتائج تعاقد مجرد، بل هي محصلة تطور اجتماعي طويل نتج من خلاله حاجة الجماعة السياسية الى سلطه عامة تنظم المصالح المتشابكة، وقد اوضح (دان ليفي) ان الدولة تكن تفهم باعتبارها جهاز مفروضا من الاعلى، بل بوصفها وسيله لا داره التفاعلات الاجتماعية المعقدة وهو ما اسهم في ظهور مفاهيم السياسية التشاركية والعدالة التوزيعية ودور الدولة الاجتماعي، وبذلك قدمت هذه النظرية اساسا دستوريا للتدخل الايجابي للدولة في المجتمع.[6]

---

(1) شترايبر، نشأة الدولة الحديثة، المرجع السابق، ص12.

(2) جان جاك رسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف،1982، ص47؛انظر ايضا، جورج سباين، تطور الفكر السياسي، المرجع السابق، ص630وص644 وص735.

(3) ليو شتراوس، الفلسفة السياسية، ترجمة فؤاد زكريا، دائرة التنوير، بيروت، ط2، 1983، ص91-93؛انظر ايضاً، جورج سباين، المرجع السابق،ص121-123؛ انظر ايضاً، جورج جيلينك، النظرية العامة للدولة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار النهضة العربية،القاهرة،1958،ص162-165.ان تشبيه الدولة بالكائن الحي واجزائه المتكاملة يعود بصورة اساسية الى (غيركه وجلينك).

(4) هانز كيلسن، النظرية العامة للدولة، المرجع السابق، ص181-184؛ انظر ايضاً، عبد الرحمن بدوي، دار النهضة العربية ، القاهرة،ط1 1958،ص337-340، انظر ايضاً ،جورج سباين ، المرجع السابق،ص198-200؛انظر ايضاً، منذر الشاوي، المرجع السابق،ص94.

(5) جورج سباين، المرجع السابق، ص201وما بعدها.

(6) باتريك دان ليفي، المرجع السابق، ص78 وما بعدها؛ انظر ايضاً، ليون دوغي، محاضرات في القانون العام، ترجمة محمد عبدالله الربيعي، دار النهضة العربية، القاهرة،1952،ص67-70؛ انظر ايضاً، موريس دوفرجيه، النظم السياسية، ترجمة جورج سعد،ط4،دارالطليعة،بيروت،1981،ص45-48.انظر ايضاً ،ريمون ارون،مراحل الفكر السياسي، ترجمة جورج طرابيش،ط1،دار النهار،بيروت،1968،ص212-215.

6- النظرية المركبة التكاملية: في الدراسات الدستورية المعاصرة، تعد هذه النظرية محاولة لدمج عناصر من الاتجاهات السابقة في اطار واحد، اذ ترى ان الدولة ظاهرة متعددة الابعاد. فهي قانون من حيث الاطار المنظم لها، كذلك هي اجتماعية باعتبارها تستجيب لاحتياجات الجماعة وهي مؤسسيه على جهاز سلطوي منظم كما هي سياسية لارتباطها بمبدأ الشرعية والتمثيل. (1)

ويؤكد (باتريك دان لفي) ان اي تفسير احادي للدولة يفشل في الإحاطة بطبيعتها الحديثة لأنها بنية مركبه تجمع القانون بالسلطة والمجتمع،

ويلاحظ (ليون دوغي) مؤسس لفكرة الدولة كظاهرة اجتماعية تنظيم التضامن الاجتماعي ويربط (دوفرجيه) بين التطور الاجتماعي وتعدد وظائف الدولة ويعالج (جورج سباين) انتقال الدولة من الحياد الى دور الايجابي اما (دان ارون) يوضح الاساس الفكري لظهور التدخل الايجابي للدولة في المجتمع. (2)

3. 3. مهام الدولة الحديثة

تعد مهام الدولة الحديثة انعكاسا مباشرا للتطور الذي اصاب مفهوم الدولة ووظيفتها في الفكر الدستوري المعاصر، إذا لم تعد الدولة مجرد سلطه تحفظ الامن وتفرض النظام (الدولة الحارسة)، بل غدت اطارا قانونياً ومؤسسياً يتولى اداره شؤون المجتمع وتحقيق الصالح العام، وقت توسعت هذه المهام بتوسع دور الدولة وتزايد تدخلها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الدولة المتدخلة). (3)

ويمكن لنا اجمال مهام الدولة الحديثة في النقاط التالية:

اولاً: مهمه حفظ النظام العام وتحقيق الامن: -

ان من اهم مهام الدولة الحديثة حفظ النظام العام وتشمل حماية الامن الداخلي والخارجي وادامه الاستقرار، وضمان سلامه الاشخاص والممتلكات وينظر على هذه المهمة كونها الاساس الذي تقوم عليه بقية وظائف الدولة، اذ لا يمكن قيام اي نشاط سياسي او اقتصادي او اجتماعي في ظل غياب الامن والاستقرار وقد كرست الدساتير الحديثة هذه المهمة باعتبارها من صميم اختصاص السلطة العامة. (4)

ثانياً: مهمه تحقيق العدالة وسياده القانون:

تعمل هذه المهمة على ارساء القانون العادل لحماية حقوق الافراد وضمان المساواة امام القانون وتحقق هذه المهمة من خلال استقلال القضاء وفرض التزام القانون على الجميع بما يجعل العدالة ركيزة اساسيه للدولة الحديثة وقد أكد الفقه الدستوري العربي ان عدم الالتزام بالقانون يؤدي الى فقدان الدولة لشرعيتها. (5)

ثالثاً: مهمة تنظيم السلطة وممارسه الحكم:

ان ممارسه تنظيم السلطة هي من المهام التي تضطلع عليها الدولة عبر قواعد دستوريه وقانونيه تحدد شكل الحكم واختصاصات السلطات العامة والعلاقة فيما بينها، فالدولة لا تمارس السلطة بصوره مطلقه بل في حدود مبدا المشروعية وسياده القانون بما يمنع التعسف ويحقق التوازن بين السلطة والحرية، ويعد الدستور الأداة الرئيسية التي تضبط هذه المهمة وتمنحها الشرعية. (6)

رابعاً: - المهمة الاجتماعية للدولة:

(1) هانز كيلسن، المرجع السابق، ص41ومابعدها، انظر ايضاً، موريس دوفرجيه، المرجع السابق، ص52ومابعدها، انظر ايضاً ليون دوغي، المرجع السابق، ص73ومابعدها؛ انظر ايضاً، جورج سباين، المرجع السابق، ص158-161؛ انظر ايضاً، ريمون ارون، المرجع السابق، ص219-222.

(2) باتريك دان ليفي، المرجع السابق، ص145.

(3) جورج جيلينيك، المرجع السابق، ص301-303، انظر ايضاً، عبد الرحمن الكواكبي، طباع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط3، دار الفكر العربي، بيروت،1993، ص45-48.

(4) علي عبد الرزاق، الاسلام واصول الحكم، ط2، دار الفكر، القاهرة،1972، ص78وما بعدها، انظر ايضاً، هانز كيلسن، المرجع السابق، ص215ومابعدها.

(5) عبد الله الحسن، الوظائف الاجتماعية والسياسية للدولة الحديثة، ط1، دار النهضة العربية، بغداد،1990، ص59-62. انظر أيضا، ليون دوغي، المرجع السابق، ص101-104.

(6) موريس دو فرجيه، المرجع السابق، ص89-92؛ انظر ايضاً، محمد عبد القادر عطا الله، القانون الدستوري المقارن، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة،1985، ص134-137.

لم تعد الدولة كما كانت محايده ازاء الاوضاع الاجتماعية، بل اصبحت مطالبه بالتدخل الايجابي لتحقيق الحد الادنى من العدالة الاجتماعية، توفير الخدمات الاساسية كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، وهي استجابة لحاجات المجتمع وضمان للتماسك الاجتماعي وهو ما انعكس في ظهور مفهوم الدولة في مفهوم الدولة المعاصر. (1)

خامساً: -المهمة الاقتصادية والتنموية:

الدولة الحديثة تقوم بدور فاعل في تنظيم النشاط الاقتصادي سواء من خلال التخطيط او الرقابة او التدخل المباشر عند الحاجة، هدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، ولا يعني ذلك الغاء القطاع الخاص بل تنظيم العلاقة بين الدولة والسوق بما يحقق المصلحة العامة ويمنع الاحتكار والاستغلال. (2)

سادساً: -مهمه تمثيل الدولة خارجيا:

تشمل هذه المهمة اداره العلاقات الخارجية او تمثيل الدولة في المحافل الدولية، وابرام المعاهدات، والدفاع عن المصالح الوطنية، وهي تعكس السيادة القانونية للدولة الحديثة، وقدرتها على التصرف ضمن اطار القانون الدولي، وقد اكد الفقه الدستوري العربي ان هذه الوظيفة جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الحديثة.(3)

4. انواع الدولة الحديثة

قسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب كان عنوان الاول الدولة بحسب الاساس البنيوي- الوظيفي والمطلب الثاني الدولة بحسب الاساس الفكري والانتمائي الايديولوجي وكان عنوان المطلب الثالث تحولات مفهوم الدولة في الفكر الدستوري المعاصر.

4. 1. الدولة بحسب الاساس البنيوي- الوظيفي

ويقصد في هذا المطلب الدول التي تعرف من خلال بنيه السلطة وتنظيمها المؤسسي وطريقه ممارستها للوظائف العامة

1- الدولة السيدة: تلك الدولة التي تتمتع بسيادة مطلقه داخليا وخارجيا، بما يعني عدم خضوعها لأي السلطة اعلى منها، وقد ارتبط هذا المفهوم تاريخيا بتطور فكره السيادة القانونية في الدولة الحديثة. (4)

2- الدولة المركبة: تقوم على الاتحاد عده كيانات سياسيه ضمن اطار دستوري واحد مع توزيع الاختصاصات بين السلطة الاتحادية والسلطات المحلية كما هو الحال في الدول الاتحادية. (5)

3- الدولة العلمانية: وهي التي تفصل بين السلطة السياسية او المؤسسات الدينية وتكون تشريعاتها وتسيير امورها العامة قائمه على الإرادة البشرية والقانون الوضعي. (6)

4- الدولة التعددية: وتعرف هذه الدولة بتعدد القوى الاجتماعية والسياسية داخل مجتمعها، وتسمح بتفاعلها الحر ضمن إطار قانوني منظم، بما يعمل على عدم احتكار السلطة من جهة واحده. (7)

5- الدولة البيروقراطية: تنشا هذه الدولة على جهاز اداري منظم من سماته التدرج الوظيفي والتخصص، وتدار شؤونها وفق قواعد قانونيه مكتوبه وهو الذي عده ماكس فيبر السمة الغالبة للدولة الحديثة. (8)

4. 2. الدولة بحسب الاساس الفكري والانتمائي(الايديولوجي)

(1) ريمون ارون، المرجع السابق، ص225-228.
(2) جورج سباين، المرجع السابق، ص166-169؛ انظر ايضاً، احمد القطان، الاقتصاد والسياسة في الدول العربية، دار الفكر العربي، القاهرة،1987، ص101-104.
(3) حسين مؤنس، السيادة والتمثيل الدولي للدولة الحديثة، ط1، دار النهار بيروت،1992، ص88-91؛ انظر ايضاً، شارل رسو، القانون الدولي العام، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة،1969، ص54-56.
(4) جان بودن، الكتب الستة في الجمهورية، ترجمة محمد محمود، دار الفكر، باريس، 1986، ص45.
(5) محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، دار الكتب، بغداد،2018، ص112.
(6) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ج1، 1990، ص642.
(7) بسام حازم الشيخ، من الدولة الشخصية الى دولة المؤسسات، المركز الأكاديمي للتوزيع والنشر، القاهرة،2019، ص81.
(8) Max weber, op. cit. p223

يرتكز هذا المطلب على الفكرة او العقيدة او المنهج الذي تقوم عليها الدولة وتستمد منها شرعيتها.

1- الدولة الدينية في التراث الغربي: قامت على اساس التفويض الالهي للحاكم، كما في الدول الكنيسة في العصور الوسطى، حيث امتزجت السلطة الدينية بالسياسية. (1)

2- الدولة الوطنية: تقوم هذه الدولة على رابطه المواطنة والانتماء الى اقليم محدد، وتعد نتاجا مباشرا لظهور الدولة الحديثة. (2)

3- الدولة القومية: تعتمد على وحده الامه من حيث اللغة او التاريخ او الثقافة وتجعل من القوانين اساسا لبناء الدولة ومؤسساتها. (3)

4- الدولة العقلانية: تعتمد هذه الدولة على العقل والقانون كأساس للتنظيم السياسي، وترتبط شرعيه السلطة بقدرتها على تحقيق الصالح العام وفق قواعد موضوعيه. (4)

5- الدولة الاشتراكية: تستند هذه الدولة في نشأتها على أيديولوجية تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، مع توسيع دور الدولة في اداره الاقتصاد. (5)

4. 3. تحولات مفهوم الدولة في الفكر الدستوري المعاصر

يُعد مفهوم الدولة من المفاهيم غير الجامدة، إذ يتطور تبعاً للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أثّر تطور النظام الدولي وظهور المنظمات الدولية وتصاعد دور حقوق الإنسان في إعادة صياغة مفهوم الدولة الحديثة، فلم تعد الدولة تُفهم فقط بوصفها إقليماً وشعباً وسلطة، بل أصبحت تُقاس كذلك بمدى قدرتها على تحقيق الشرعية الدستورية وضمان الحقوق والحريات العامة.(6)

وعليه، فإن التحول في مفهوم الدولة لا يقتصر على الجانب النظري، بل يمتد إلى طبيعة وظائف الدولة ودورها في إدارة المجتمع، ولاسيما مع انتقال العديد من الدول من نموذج الدولة الحارسة إلى نموذج الدولة المتدخلة، ثم إلى الدولة التنظيمية التي تتولى وضع الأطر العامة وتترك التنفيذ للقطاع الخاص أو للمؤسسات شبه العامة. (7)

اولاً: الدولة بين السيادة المطلقة وتقييد السيادة دولياً

كان مفهوم السيادة في الدولة التقليدية قائماً على الإطلاق وعدم القابلية للتجزئة، إلا أنّ التطورات التي شهدها القانون الدولي العام، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، أدّت إلى تقييد السيادة بموجب قواعد آمرة واتفاقيات دولية ملزمة، فضلاً عن نشوء التزامات تتعلق بحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها.(8)

وأصبحت الدولة الحديثة، رغم احتفاظها بالشخصية القانونية الدولية، مقيدة بمواثيق دولية واتفاقات متعددة الأطراف، بحيث لم يعد مبدأ السيادة يعني الانفراد المطلق في اتخاذ القرار، بل يعني ممارسة السلطة ضمن إطار قانوني دولي يفرض التزامات تتصل بالسلم والأمن الدوليين.(9)

وفي هذا السياق، تبرز أهمية التمييز بين السيادة كفكرة سياسية والسيادة كقاعدة قانونية، إذ إن الأولى تعبر عن مظهر الاستقلال، بينما الثانية ترتبط بمبدأ المشروعية الدولية الذي يجعل الدولة خاضعة لنظام قانوني دولي لا يمكن تجاهله.(10)

ثانياً: الدولة ووظيفة حماية الحقوق والحريات

(1) Harold J.Berman , law and Revolution, Harvard university press,1983, p.p.92.
(2) حسن صعب، الفكر السياسي المعاصر، دار العلم للملايين، بيروت،1987،ص134.
(3)-Emest Gellner, Nations and Nation alism,Black well,1983p.p.55.
(4) هانس كيلسن، المرجع السابق،ص101.
(5) Maurice Doverger op, cit. p211
(6) عبد الرزاق أحمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1997، ج1، ص 33.
(7) د. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 51.
(8) Ian Brownlie, Principles of Public International Law, Oxford University Press, 2008, p. 287.
(9) Hans Kelsen, General Theory of Law and State, Harvard University Press, 1945, p. 311.
(10) د. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظرية العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 74.

أدى التطور الدستوري الحديث إلى انتقال الدولة من مجرد كونها سلطة حاكمة إلى كونها أداة قانونية لحماية الحقوق، إذ أصبحت شرعية الدولة تقاس بمدى احترامها لمبادئ الدستور، ولاسيما الحقوق والحريات الأساسية، وهو ما جعل مفهوم الدولة يرتبط بمبدأ دولة القانون والمؤسسات.[1]

ويلاحظ أن الفقه الدستوري المعاصر أصبح ينظر إلى الدولة على أنها ليست مجرد جهاز سلطوي، بل هي كيان قانوني ملزم بتحقيق العدالة وضمان المساواة وتوفير الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتجاوز دور الدولة التقليدي في حفظ الأمن إلى دورها في التنمية والرعاية.[2]

كما أصبح القضاء الدستوري في كثير من الدول عاملاً أساسياً في إعادة صياغة مفهوم الدولة، إذ باتت الرقابة على دستورية القوانين إحدى أهم مظاهر الحد من السلطة وضمان عدم انحرافها، وبذلك تحولت الدولة الحديثة إلى دولة دستورية تُدار ضمن حدود النص الدستوري وليس وفق الإرادة السياسية المجردة.[3]

ثالثاً: الدولة والعولمة وتراجع احتكار الوظائف العامة

لقد فرضت العولمة الاقتصادية والسياسية واقعاً جديداً أدى إلى إعادة النظر في مفهوم الدولة، حيث تراجعت قدرة الدولة على احتكار بعض الوظائف الاقتصادية نتيجة توسع دور الشركات متعددة الجنسيات، وتزايد تأثير المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن الاعتماد المتبادل بين الدول في المجالات التجارية والتكنولوجية.[4]

وبذلك أصبح مفهوم الدولة يرتبط بقدرتها على إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية وحماية الأمن الاقتصادي الوطني، وليس فقط بممارستها السلطة داخل الإقليم، مما أدى إلى تطور نموذج الدولة التنظيمية التي تضع القواعد وتراقب الأسواق بدلاً من إدارة الاقتصاد بصورة مباشرة.[5]

كما أن تنامي دور المنظمات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأوروبي وغيره، أدى إلى نشوء صور من السيادة المشتركة أو السيادة المتداخلة، حيث تتنازل الدولة طوعاً عن بعض اختصاصاتها لصالح مؤسسات فوق وطنية، الأمر الذي جعل مفهوم الدولة أكثر مرونة وأقل ارتباطاً بالنموذج التقليدي الجامد.[6]

رابعاً: الدولة في ظل الأزمات والتحولات الأمنية المعاصرة

شهد العالم في العقود الأخيرة أزمات أمنية وسياسية كبيرة تمثلت في الإرهاب الدولي والنزاعات الداخلية والهجرة غير الشرعية، مما أدى إلى بروز ما يُعرف بالدولة الأمنية أو الدولة الاستثنائية التي تلجأ إلى تدابير خاصة لمواجهة الأخطار، وهو ما يثير جدلاً دستورياً يتعلق بحدود السلطة في الظروف الاستثنائية.[7]

وفي هذا الإطار، يرى جانب من الفقه أن توسع السلطات الاستثنائية قد يؤدي إلى تآكل دولة القانون إذا لم يُضبط بضمانات دستورية، في حين يرى اتجاه آخر أن الدولة ملزمة بحماية كيانها ووحدة مجتمعها حتى وإن تطلب ذلك تقييد بعض الحقوق بصورة مؤقتة، بشرط احترام مبدأ التناسب وعدم الخروج عن جوهر الحقوق.[8]

5. الخاتمـــــــــة

يظهر البحث ان مفهوم الدولة الحديثة لم يتكون دفعه واحده بل جاء ثمره مسار علمي وفكري وقانوني طويل تداخلت فيه الاعتبارات الفلسفية والاجتماعية والسياسية مع البناء القانوني والدستور للدولة، فقد انتقل الفقه الدستوري من النظر الى الدولة بوصفها كيانا قائما على السلطة المجردة او الارادة الفردية للحاكم الى تصورها كشخص قانوني مؤسسي يخضع لقاعدة المشروعية ويستمد وجوده وشرعيته من الدستور والقانون.

(1) د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 119.
(2) د. منذر الفضل، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة السنهوري، بغداد، 2018، ص 201.
(3) د. محمد طاهر الشاطري، مبادئ الاقتصاد السياسي ودور الدولة، دار وائل، عمان، 2014، ص 88.
(4) Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents, W.W. Norton, 2002, p. 55.
(5) Andrew Moravcsik, The Choice for Europe, Cornell University Press, 1998, p. 67.
(6) د. سعدون الجنابي، حالة الطوارئ وأثرها في الحقوق والحريات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011، ص 39.
(7) د. طارق البشري، الديمقراطية ونظام الحكم، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص 144.
(8) Giorgio Agamben, State of Exception, University of Chicago Press, 2005, p. 22.

كما بين البحث ان تطور مفهوم الدولة الحديثة ارتبط بتغيير وظائفها اذ لم تعد الدولة مقتصرة على حفظ النظام والامن بل اصبحت تضطلع بأدوار اوسع في مجالات العدالة الاجتماعية والسياسية وقد اسهم فقهاء القانون الدستوري في ترسيخ هذا التحول من خلال تأكيدهم على مبادئ سياده القانون والفصل بين السلطات واحترام الحقوق والحريات وربط السلطة بالشرعية الدستورية.

أن مفهوم الدولة لم يعد مفهوماً تقليدياً يقوم على العناصر الثلاثة فحسب، بل أصبح مفهوماً مركباً يتأثر بالتطور الدستوري والنظام الدولي وحقوق الإنسان والعولمة والأزمات الأمنية، مما جعل الدولة الحديثة تُقاس اليوم بمدى قدرتها على تحقيق الشرعية الدستورية وضمان الحقوق والحريات وإدارة وظائفها ضمن بيئة دولية متشابكة، فإن مفهوم الدولة المعاصرة أصبح مرتبطاً كذلك بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن وحماية الحقوق والحريات، وهو ما يمثل معياراً مهماً في تقييم طبيعة الدولة ومدى ديمقراطيتها وشرعيتها الدستورية

5. 1. التوصيات:

نوصي

1- بضرورة تبني نموذج دستوري يحقق التوازن بين سلطة الدولة وضمان الحقوق والحريات بما يجمع بين الاتجاهين الاتجاه الليبرالي الذي تبناه (جون رولز) القائم على العدالة والاتجاه المقيد الذي تبناه (روبرت نوزيك) بما يمنع في الوقت ذاته من تغول السلطة او انحسارها المفرط.

2- تعزيز الديمقراطية التشاركية وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية ودعم مؤسسات المجتمع المدني انسجاما مع ما طرحه (يورغن هابرماس) وتفعيل الحوار العام في القضايا الدستورية .

3- تعزيز الثقافة الدستورية من خلال نشر الوعي الدستوري بين الافراد من خلال ادماج مفاهيم الدولة الحديثة وحقوق الانسان في مناهج التعليم بما يسهم في بناء مواطن فاعل يدرك حقوقه وواجباته

5. 2. الاستنتاجات:

1- ان مفهوم الدولة الحديثة في الفقه الدستوري هو مفهوم متطور متغير غير جامد وغير ثابت يعكس تحول الدولة من كيان سلطوي الى كيان قانوني.

2- اسهمت النظرية الدستورية(العضوية، والقانونية، والاجتماعية، والمؤسسية) في بناء زوايا متكاملة للدولة، دون ان تكون اي منها كافيه في لوحدها لتفسير طبيعة الدولة.

3- ادى تطور مفهوم الدولة الى توسيع نطاق وظائفها.

4- اكد فقهاء القانون الدستوري على ان سياده القانون تشمل الركيزة الاساسية للدولة الحديثة، لان اي اخلال بها يؤدي الى اضعاف شرعيه الدولة ومؤسساتها.

6. المصادر

6. 1. المراجع العربية

1. احمد القطان، الاقتصاد والسياسة في الدول العربية، دار الفكر العربي، القاهرة،1987.
2. احمد رفعت، الدولة القانونية واثرها في الفكر الدستوري المعاصر، المجلة العربية للقانون، العدد12، بغداد ،2008.
3. أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار الشروق، القاهرة، 2010.
4. انطوان مسرة، الدولة الحديثة مقاربات في المفهوم والنشأة والتطور مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2005.
5. باتريك دان ليفي، ورندان اوليري، نظريات الدولة سياسة الديمقراطية الليبرالية، ترجمة ونشر مركز التعليم للأبحاث، دبي، الامارات،2005.

6. بسام حازم الشيخ، من الدولة الشخصية الى دولة المؤسسات، المركز الأكاديمي للتوزيع والنشر، القاهرة،2019.

7. جاك ماريتان، الانسان والدولة، ترجمة حنا عبود، دار الحقيقة ، بيروت، 1970،ص11-15.

8. جان بودان، الكتب الستة في الجمهورية، ترجمة وتعليق علي مقلد،ط1،بيروت،دار الفارابي،2016.

9. جان جاك رسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف،1982.

10. جورج بيردو، علم الدولة، ترجمة محمد كامل الليلة، مطبعة جامعة القاهرة،1954.

11. جورج جيلينك، النظرية العامة للدولة، ترجمة عبد الرحمن بدوي، دار النهضة العربية،القاهرة،1958.

12. جوزيف شترايز، الاصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة محمد عيتاني، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983.

13. جوزيف شترايز، تكون الدولة في الغرب، ترجمة عبد القادر محمد، دار المعرفة، بيروت،1999.

14. جوزيف شترايز، نشأة الدولة الحديثة، ترجمة سامي الدروبي، منشورات وزارة الثقافية، دمشق، **سوريا، 1984.**

15. حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب، دار التنوير، القاهرة، 2005.

16. حسن صعب، الفكر السياسي المعاصر، دار العلم للملايين، بيروت،1987.

17. حسين مؤنس، السيادة والتمثيل الدولي للدولة الحديثة، ط1، دار النهار بيروت،1992.

18. ريمون ارون،مراحل الفكر السياسي، ترجمة جورج طرابيش،ط1،دار النهار،بيروت،1968.

19. سامي عبدالله، مبادئ القانون الدستوري المقارن، دار الفكر الجامعي،بغداد،2010.

20. سعدون الجنابي، حالة الطوارئ وأثرها في الحقوق والحريات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.

21. شارل رسو، القانون الدولي العام، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة،1969.

22. طارق البشري، الديمقراطية ونظام الحكم، دار الشروق، القاهرة، 2007.

23. طه بدوي ،النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

24. عبد الاله بلقزيز، الدولة في الفكر الاسلامي الحديث، مركز دراسات الوحدة العربية،2015.

25. عبد الرحمن الكواكبي، طباع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ط3، دار الفكر العربي، بيروت،1993.

26. عبد الرحمن بدوي، دار النهضة العربية ، القاهرة،ط1 1958.

27. عبد الرزاق أحمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، دار إحياء التراث العربي، ج1، بيروت، 1997.

28. عبد الغني بسيوني عبدالله، النظرية العامة للدولة، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط 7 ،2006.

29. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظرية العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

30. عبد الله الحسن، الوظائف الاجتماعية والسياسية للدولة الحديثة، ط1، دار النهضة العربية، بغداد،1990

31. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ج1، 1990.

32. عزمي بشاره ، الدولة: نظرية في تكوينها وتطويرها وانحطاطها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت،2021.

33. علي عبد الرزاق، الاسلام واصول الحكم، ط2، دار الفكر، القاهرة،1972.

34. علي عبد المعطي، نظرية الدولة في الفقه الدستوري ،ط1، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية 2010.

35. علي وتوت نظرية الدولة ، دراسة في الاصول والمنهج، دار الشؤون الثقافية، بغداد،2011.

36. ليو شتراوس، الفلسفة السياسية، ترجمة فؤاد زكريا، دائرة التنوير، بيروت، ط2، 1983

37. ليون دوغي، محاضرات في القانون العام، ترجمة محمد عبدالله الربيعي، دار النهضة العربية، القاهرة،1952.

38. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012.

39. ماكس فيبر ، السياسة بوصفها مهنة، ترجمة محمد بدوي ، دار الكتاب الحديث، بيروت،2002.

40. ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع ، ترجمة محمد عياشي، ط1، دار الكتاب ، بيروت لبنان، 2002.

41. محمد طاهر الشاطري، مبادئ الاقتصاد السياسي ودور الدولة، دار وائل، عمان، 2014.

42. محمد عبد القادر عطا الله، القانون الدستوري المقارن، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة،1985.

43. محمد عبدالله، القانون والدولة الحديثة، دار الفكر العربي،بيروت،2005.

44. محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، دار الكتب، بغداد،2018.

45. منتسكيو، روح القانون، ترجمة عادل زعيتر، ط3، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة والنشر،1953.

46. منذر الشاوي، فلسفة الدولة، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد،2012.

47. منذر الفضل، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة السنهوري، بغداد، 2018، ص 201.

48. منير حميد البياتي، النظام السياسي الاسلامي مقارنة بالدولة القانونية ، دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة ، دار النفاش للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن،2013.

49. موريس دوفرجيه، النظم السياسية، ترجمة جورج سعد،ط4،دارالطليعة، بيروت،1981.

50. نازلي اسماعيل حسن ، الشعب والتاريخ، هيكل، دار المعارف ، القاهرة ، 1979.

51. نزيهة رعد ،القانون الدستوري العام المبادئ العامة والنظم السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب والبيان،2011.

52. هانز كيلسن، النظرية العامة للدولة، ترجمة مصطفى محمود، دار النهضة العربية، القاهرة،1975.

6. 2. المراجع الاجنبية

1. Andrew Moravcsik, The Choice for Europe, Cornell University Press, 1998..

2. dev soziologische under jurische staatsbegriff. Kritische untersuchung des vrhaltnisses von2nd staat undrecht 1928 tubingen. Ed.

3. Emest Gellner, Nations and Nation alism,Black well,1983.

4. Giorgio Agamben, State of Exception, University of Chicago Press, 2005..
5. Hans Kelsen, General Theory of Law and State, Harvard University Press, 1945.
6. Harold J.Berman , law and Revolution, Harvard university press,1983.
7. Ian Brownlie, Principles of Public International Law, Oxford University Press, 2008
8. joseph R.strayer, on the medieral orins of the modern state, princetion university press,1970
9. jacqusity Maritain, Manand the state university of Chicago Dress, 1951.
10. Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents, W.W. Norton, 2002.
11. joseph R.strayer, on the medieral orins of the modern state, princetion university press,1970.
12. unveresity C.Till,the famation of the national state in Europe prince on new jersey,1975.
13. David Held, Political Theory and the Modern State, Stanford University Press, USA,1989, P.140.